

الآراء النحوية التي لم يرضاها ابن إياز (ت ٦٨١هـ) في المبني من الأسماء والأفعال في كتابه المحصول في شرح الفصول

أ.م.د. خليل محمد سعيد الهيقي كلية التربية للبنات- جامعة الأنبار
السيد محمد دحام ممدوح الكبسي كلية التربية للعلوم الإنسانية- جامعة الأنبار

المستخلص

يهدف البحث إلى الوقف على أقوال النحاة الذين لم يرتض ابن إياز أقوالهم في المبني من الأسماء والأفعال، معضداً رفضه لهذه الأقوال بالدليل والتعليل، ويهدف أيضاً إلى التحقق من موقف ابن إياز من هذه الأقوال هل كان محقاً فيها أم لا؟ وهل كان ابن إياز مبتدعاً في آرائه أم متابعاً لغيره؟ وقد توصل البحث إلى نتائج كان من أبرزها: أن ابن إياز وافق في أغلب المسائل التي ارتضاها مذهب البصريين، ووافق الكوفيين في مسائل قليلة، وخالف المذهبيين في بعض المسائل، وهذا يعني أن ابن إياز لم يتبن مذهباً محدداً.

Abstract

This paper aims at studying the sayings of grammarians that are refused by Ibn Eyaz about Almagbni of nouns and verbs supporting his refuse with cause and alternative. The paper is also aiming at investigating Ibn Eyaz's attitude of these sayings if he was true or not. He had been heresy in his views or following others. The results of the paper are as follow: Ibn Eyaz agreed on most of the issues that agreed by the school of Basris, agreed with Kufis in few issues, and disagreed with the two schools in some issues. This means that Ibn Eyaz did not adapt a new specific school.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى رسل الله وأنبيائه
أجمعين وبعد ...

فإن هذا البحث يعدُّ لونا من ألوان المناقشة العلمية بين آراء العلماء، ودراسة أثر هذه الآراء في إثراء الدرس النحوي. ولما كان كتاب (المحصول في شرح الفصول) لابن إياز البغدادي (ت ٦٨١هـ) أول شرح لكتاب (الفصول الخمسون) لابن معط (ت ٦٢٨هـ) أثرت أن يكون موضوع البحث فيه. وبعد قراءتي لهذا الشرح ألفيت ابن إياز يكثر من عدم رضاه على أقوال من سبقه، معضداً رفضه لهذه الأقوال بالدليل والتعليل، فأردت التحقق من هذه الآراء التي لم يرضاها هل كان محقاً فيها أم لا؟ وهل كان مبتدعاً في آرائه أم متابعاً لغيره؟، ولما كان أسلوب ابن إياز متعبداً في رفضه لأقوال سابقيه، فهو تارة يرد، وتارة يضعف، وتارة يعترض، وأخرى يصحح، أثرت أن يكون عنوان البحث (الآراء النحوية التي لم يرضاها ابن إياز

(ت٦٨١هـ) في المبني من الأسماء والأفعال في كتابه المحصول في شرح الفصول ؛ ليكون البحث شاملاً لكل ما ذكر.

وكان من طبيعة البحث أن يتقدمه تمهيد ، تناولت فيه ترجمة موجزة لحياة ابن معط بوصفه صاحب الفصول ، ولابن إياز بوصفه شارح متن الفصول، ثم التعريف لمفهوم الرضا وعدمه في اللغة والاصطلاح. ثم قسمت البحث على مبحثين : خصصت الأول منها للمبني من الأسماء ، وخصصت الثاني للمبني من الأفعال ، ثم ضمنت البحث بأهم النتائج التي توصلت إليها في البحث ، متلوة بثبت للمصادر والمراجع .

التمهيد

أولاً : ابن معط :

هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي النحوي الفقيه الحنفي ، يُلقَّبُ بزَيْن الدين وَيَكْنَى أبا الحسين ، وَيُعرفُ بابن معط^(١) ، وقيل : هو «يحيى بن معط»^(٢) . ولد سنة (٥٦٤هـ) في المغرب العربي بمدينة بجاية على ساحل البحر الأبيض المتوسط^(٣) ، وتلقى بداية علومه فيها على يد أبي موسى الجزولي (ت٦٠٧هـ) ، ثم سافر إلى دمشق وسكن فيها زمناً طويلاً . وتأدب فيها على يد ابن عساكر (ت٦٠٠هـ) ، والتاج الكندي (ت٦١٣هـ) وكان أحد أئمة عصره في النحو واللغة^(٤) ، وكان أديباً وشاعراً^(٥) . ثم رغبه الملك الكامل محمد الأيوبي (ت٦٣٥هـ) في الانتقال إلى مصر ، فسافر إليها وعيّن مدرساً للنحو والأدب بالجامع العتيق في القاهرة إلى أن توفي في سلخ ذي القعدة سنة (٦٢٨هـ) ودُفِنَ بالقرب من تربة الإمام الشافعي^(٦) . له مؤلفات كثيرة في مختلف علوم العربية ، من أهمها : «البدیع في صناعة الشعر ، وحواش على أصول ابن السراج (ت٣١٦هـ) في النحو ، والذرة الألفية في علم العربية ، وشرح الجمل في النحو للزجاجي (ت٣٣٧هـ) الفصول الخمسون»^(٧) .

ثانياً : ابن إياز :

هو أبو محمد ، الحسن بن بدر بن إياز بن عبد الله الإيازي البغدادي^(٨) النحوي ، المحدث^(٩) ، يُلقَّبُ بجمال الدين . ولم تذكر المصادر والمراجع التي ترجمت له شيئاً عن ولادته ولا عن مكانها ، إلا أن المصادر ذكرت أنه نشأ وتعلم في بغداد إلى أن تولى مشيخة النحو بالمدرسة المستنصرية ، وقد شهد بفضل عظيم قدره في اللغة والنحو والأدب ، وعلوم الحديث عدد كبير من العلماء المعاصرين له ، ومن جاء بعده . قال اليماني (ت٧٤٣هـ) : أنه كان «ذا خط حسن ، ثقة فيما يكتب ، متصداً لإقراء العربية بالمستنصرية ببغداد»^(١٠) ، ونُقِلَ عن أبي حيان (ت٧٤٥هـ) أنه وصف ابن إياز بأبي التعاليل^(١١) ، وقال ابن مكتوم (ت٧٤٩هـ) : «لم أطلع له على غوامض في النحو»^(١٢) ، وقال السيوطي (ت٩١١هـ) : «كان أوحد زمانه في

- النحو والتصريف»^(١٣)، وأقوال العلماء فيه كثيرة اكتفيت بذكر أهمها. تتلمذ ابن إياز على كبار علماء بغداد، وعلماء الأندلس الذين نزلوا بها، ومنهم:
- ١- ابن الثببطيني عبد اللطيف بن أبي الفرج محمد الخرائي توفي سنة^(١٤) (٦٤١هـ). ذكر السيوطي أن ابن إياز سمع منه الحديث وأجاز له الشيخ^(١٥).
 - ٢- أبو عثمان سعد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله الجذامي الأندلسي. توفي سنة^(١٦) (٦٤٥هـ).
 - ٣- تاج الدين أبو الفضائل محمد بن الحسين بن عبد الله الأرموي^(١٧). توفي سنة^(١٨) (٦٥٣هـ). توفي ابن إياز في بغداد ليلة الخميس يوم الثالث عشر من ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وستمائة^(١٩). وله مؤلفات كثيرة في مختلف علوم العربية وهي: آداب الملوك^(٢٠)، والإسعاف في مسائل الخلاف^(٢١)، وشرح التعريف بضروري التصريف، وهو شرح على ضروري التصريف^(٢٢) لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، وقواعد المطارحة^(٢٣)، وكلام في إعراب أبيات مشكلة من شعر المتنبي^(٢٤)، ومآخذ المتبع^(٢٥)، وهو كتاب وضعه ابن إياز تتبع فيه أبا البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) في كتابه (المتبع في شرح اللمع)، والمحصل في شرح الفصول^(٢٦)، وهو موضوع البحث.

ثالثاً: مفهوم الرضا وعدمه :

الرضا لغةً: مقصورٌ ضد السخط، وتشية الرضا (رضوان) و(رضيان)، وقد رضيَ يَرْضَى رُضاً ورضواناً ورضواناً، فهو راضٍ من قوم رُضاً، ورضيت الشيء وارتضيته فهو مرضي^(٢٧).

عدم الرضا لغةً: هو السخط، والسخط: الكراهية للشيء، وعدم الرضا به^(٢٨). عدم الرضا اصطلاحاً: وأقصد به اصطلاحاً أي معناه المقصود في هذا البحث تحديداً^(٢٩). وهو عدم رضا ابن إياز وإنكاره لبعض آراء وأقوال سابقيه في المسائل الخلافية، والتوجيه، والعلل، وما شامها بالفاظ تدل على عدم الرضا، وسيرد ذلك بالتفصيل في صفحات البحث. ومن الملاحظ أن عبارات ابن إياز التي استعملها في عدم الرضا عن أقوال سابقيه اختلفت بين الشدة واللين، فنراه يقول: (هذا ضعيف، وفيه نظر، وعندي فيه شيء، وهذا سهو، وهو تسامح بين)، وفي بعض الأحيان يكتفي باختيار رأي من الآراء، ثم يذكر الأدلة التي تؤيد اختياره كقوله: (وهو الصحيح، وأرى الصواب، والصواب الأول...). وعلى الرغم من هذا كله فإن هذه العبارات عبارة عن أدوات استعملها ابن إياز للتعبير عن عدم رضاه عن أدلتهم وأقوالهم، وعند رفضه لهذه الآراء فإنه لا يتركها معلقة، وإنما كان يوجه هذه الآراء بأن يختار أو يعلل أو يورد السبب في عدم رضاه، وهو بذلك يتبع المنهج العلمي السديد في استدراك ما غفل عنه سابقوه. ومع هذا فإن ردوده لا تخلو من الهفوات، وقد أوضحت ذلك في صفحات البحث.

المبحث الأول المبني من الأسماء

١- الضمير :

أ- علة بناء الضمير :

تنقسم الضمائر إلى قسمين: متصلة ومتفصلة، وقد أجمع النحاة على أنها مبنية، وهذا البناء لعلّة أخرجتها عن الأصل الذي كانت فيه وهو الإعراب، وهذه العلة هي مشامّة الحرف^(٣٠).

وذكر ابن إياز العلل التي من أجلها بُنِيَ الضمير بقوله وهو مبنيٌ لوجه^(٣١):
الأول : أنَّ وضع الضمير في الأصل هو وضع الحرف، وذلك نحو : التاء في (ضربت)، والكاف في (ضربك)، فهنا البناء واجب لخروج الاسم عن وضع الأسماء المختصة والتحاقه بوضع الحروف، ثم حُمِلَ على ذلك في البناء ما هو أكثر من عدته، نحو: (نحن)، و(ياك)؛ لأنَّ الجميع من وادٍ واحد.

وهذا الوجه هو ظاهر كلام ابن الخشاب (ت ٥٦٧هـ) إذ يقول: ((المبني من الأسماء ما تضمن معنى من معاني الحروف أو أشبهها في الحكم))^(٣٢). واستحسن ابن إياز هذا الوجه؛ لأنَّ الضمائر المتصلة هي الأصل في باب الإضمار^(٣٣).

والثاني: مشامته للحرف، وذلك في احتياجه في أصل وضعه إلى ما يتبين به من قرينة الكلام، والخطاب؛ ذلك ((لأنه لا يقوم بنفسه ولا ينطق به مفرداً من غيره، وإنما يجيء متصلاً باسم أو فعل أو حرف، فيصير كبعض حروفه))^(٣٤).

وهذا الوجه قاله أبو البركات الأنباري^(٣٥) (ت ٥٧٧هـ)، وصدر الأفاضل الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) الذي يقول: ((المضمرات مبنية، وسبب بنائها مشامتتها الحرف لاحتياجها إلى مذكور يعود إليه أو في حكم المذكور كالحرف في احتياجه إلى غيره...))^(٣٦).

وتبعهما على ذلك ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في أحد قوليه^(٣٧)، وابن عصفور^(٣٨) (ت ٦٦٩هـ)، وابن النازم^(٣٩) (ت ٦٨٦هـ).

والثالث: أنه كالجُزء من الاسم المظهر؛ إذا كان قولك: (زيدٌ ضربتُ)، فإنك أتيت بالهاء؛ لتكون كالجُزء من اسمه، وهي دليل عليه، إلا أنك ذكرت الهاء ولم تذكر الجُزء من اسمه؛ لتكون عامةً في كل اسم تُريد إضماره، وجُزء الاسم لا يستحق الإعراب، ومعنى هذا الوجه: أن الهاء كالجُزء من الاسم المظهر نحو: (زيد)، وليست منه، وهي دليل على أن الفعل وقع عليه، وأن الهاء ذُكرت، ولم يُذكر الجُزء من الاسم نحو: (الزاي أو الياء أو الدال)؛ ليكون الضمير عاماً في كل الأسماء المراد إضمارها، وهذا الوجه الذي ذكره ابن إياز هو قول ابن يعيش نصاً^(٤٠).

ولم يرتض ابن إياز هذا التعليل، واعترض عليه بقوله : «وأرى فيه نظراً ؛ لأنّ قولهم : (مُ الله) جزء من (أَيْمُنْ) ، وهو معرب»^(٤١) ، واستشهد بمثال سمعه الفراء (ت ٢٠٧هـ) عن الكسائي (ت ١٨٩هـ) إذ قال : «(إنه سمع : (اسقني شربة ما يا هذا) يريد شربة ماء»^(٤٢) ، بالمد . ووجه قول ابن يعيش بقوله : «(فإن قيل : هو كجزء الكلمة ، وليس منها ، حصل الفرق»^(٤٣) .

والرابع : أنه لا حاجة إلى إعرابه ؛ لاختصاص كل نوع من الإعراب بمضمر ، فلو أغرب لتكلف ما عنه مندوحة ، ونسب هذا الرأي إلى عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) الذي يقول : «(وفي المضمرات أمر آخر ، وهو أن صيغها تدلّ على الإعراب فللمرفوع صيغة غير صيغة المنصوب ، تقول أنت ، وهو وهي في المرفوع ، وإياك وإياه وإياهما في المنصوب ... وإذا كان كذلك كان محاولة الإعراب فيها بمنزلة إعراب الحروف في أنه يكون تغيير لفظ لغير معنى ، فلو قيل : أنت وأنت وأنت ، لكان كسوف وسوف وسوف...»^(٤٤) .

ولم يرتض ابن إياز هذا الوجه أيضاً ، واعترض عليه بعبارة لطيفة إذ يقول : «(وعندي فيه شيء ؛ وذلك لأنّ ضميري المنصوب ، والمجرور المتصلين يشتركان كقولك : (ضربتك) ، و(مررت بك) ، و(ضربتة) ... ، ألا تراه نسي قول النحاة : إنما حوّل مجرور مالا ينصرف على منصوبه ؛ لاشتراكهما في الفضلة والضمير»^(٤٥) .

ووجه قول الجرجاني قائلاً : «(والجيد أن تقول : لما استغنى الضمير المرفوع عن الإعراب ؛ لاختصاصه ، حوّل عليه الباقي ، أو لأنّ الضمير المجرور لا يتفصل عن عامله ، فعامله فارق بينه وبين المنصوب»^(٤٦) .

ويبدو لي أن المرجح في بناء الضمائر : هما العلتان الأوليان ؛ لأنهما أكثر شيوعاً لدى النحاة ، وأنّ التنوع في ألفاظ الضمائر «(من ضمائر رفع ، إلى ضمائر نصب ... ، أغناها عن أن تكون معربة»^(٤٧) ، وبذلك يترجح الوجه الرابع أيضاً .
ب- ضمير الفصل بين الاسمية والحرفية :

اختلف النحاة في إعراب هذا الضمير ، الذي يسميه البصريون فصلاً ، ويسميه الكوفيون عماداً^(٤٨) ، وذكر ابن إياز أن هذا الضمير لا محل له من الإعراب عند البصريين ، وأنه عند الكوفيين له موضع من الإعراب ، والمشهور عندهم ؛ أن حكمه حكم ما قبله^(٤٩) .

فمذهب البصريين أن هذا الضمير بمنزلة الحرف ، فلا محل له من الإعراب ، يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ) : «(وقد زعم ناس أن (هو) هاهنا صفة ، فكيف يكون صفة وليس من الدنيا عربي يجعلها هاهنا صفة للمظهر . ولو كان كذلك لجاز مررت بعبد الله هو نفسه ، ف(هو) هاهنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب ؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم ... فصار (هو) وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغواً ، في أنها لا تغير ما بعدها عن حال قبل أن تُذكر»^(٥٠) ، وتبعه على ذلك جمهور النحاة^(٥١) .

وحجتهم في ذلك؛ أن هذا الضمير دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر^(٥٢)، واشترطوا لوقوعه فصلاً: أن يكون واقعاً قبل معرفة، أو ما أشبهها، ولم تدخل عليه الألف واللام. نحو: خيرٌ منك، ومثلك، وأفضلُ منك، وأن يكون قبله معرفة أو ما ضارعا^(٥٣). ويجوز سيبويه أن يكون هذا الضمير اسماً مبتدأ إذا كان قبله نكرة. نحو: ما أظن أحداً هو خيرٌ منك، وما أجعل رجلاً هو أكرمُ منك^(٥٤)، وتبعه على رأيه هذا الأخفش (ت٢١٥هـ) في قوله الأول^(٥٥).

وذهب الخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ) إلى أن هذا الضمير اسم، ولكن لا محل له من الإعراب. يقول سيبويه: ((وكان الخليل: يقول: والله إنه لعظيم جعلهم (هو) فصلاً في المعرفة وتصيرهم إياها بمنزلة (ما) إذا كانت (ما) لغواً؛ لأن (هو) بمنزلة أبوه، ولكنهم جعلوها في ذلك الموضع لغواً كما جعلوا (ما) في بعض المواضع بمنزلة ليس...))^(٥٦). وذهب الأخفش في قوله الثاني إلى أنها صلة زائدة للتوكيد، وشبه زيادتها كزيادة (ما)^(٥٧).

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنه اسم وله محل من الإعراب، ولكنهم اختلفوا في حكمه، فالكسائي (ت١٨٩هـ) رأى أن حكمه حكم ما بعده، ففي قولك: زيدٌ هو القائم، (هو) في موضع رفع، وفي قولك: كان زيدٌ هو القائم، (هو) في موضع نصب^(٥٨). وتبعه على رأيه الخوارزمي^(٥٩) (ت٦١٧هـ).

وذكر ابن إياز أن المشهور عند الكوفيين أن حكم هذا الضمير هو حكم ما قبله^(٦٠)، وهو مذهب الفراء (ت٢٠٧هـ) إذ قال في قوله تعالى: $\text{وَوَدَّ لَوْ كَانُوا يَفْقَهُوْنَ}$: ((في (الحق) النصب والرفع^(٦١)؛ إن جعلت (هو) اسماً رفعت الحق بمو. وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلة نصبت الحق))^(٦٢)، وتابعه على رأيه ثعلب^(٦٣) (ت٢٩١هـ)، وحجتهم أنه توكيد لما قبله، فتزل منزلة النفس إذا كانت توكيداً^(٦٤)، واختاره ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) قائلاً: ((الصحيح أنها ضمائر وموضعها على حسب ما قبلها توكيداً))^(٦٥).

وهو ما نسب إليه ابن إياز؛ لأنه جار مجرى التوكيد^(٦٦)، ولكن ابن الحاجب في الأمالي النحوية لا يميز أن يكون ضمير الفصل فيه توكيداً^(٦٧). وذكر ابن إياز أن النحاة أفسدوا هذا الرأي بوجهين^(٦٨): الأول: أن اللام تدخل عليه، ومن كلامهم: (وإن كنا لنحن الصالحين)، ومعلوم أن اللام لا تدخل على المؤكدة^(٦٩).

والثاني: أن الضمير لا يكون تأكيداً للظاهر^(٧٠).

ولم يرتضِ ابن إياز قول البصريين، والكسائي؛ ولكن من دون أن يصرح باعتراضه عليهم، واختار ما ذهب إليه ابن الحاجب، وهو مذهب الفراء، ووصفه بالصواب قائلاً: ((وأرى الصواب اختيار ابن الحاجب؛ وذلك لأنها أسماء، فلا تخلو من إعراب؛ ولهذا استعظم الخليل جعلها فصلاً، ومن هنا حكم على كاف (ذاك) وشبهه بالحرفية، وما ذكره

من الوجهين إنما يمتنعان من التأكيد المحض ، والتأكيد هنا مشوب بالفصل ، وغير بدع أن يتجدد للشيء أحكام عند خروجه عن بابهِ وانتقاله ، ولا تبعُدُ حرفيتها ، فيندفع الإشكال» (٧٢).

ويبدو لي أن الراجح في إعراب هذا الضمير أنه اسم وله محل من الإعراب ؛ وذلك لأن النحاة متفقون على اسمية الضمير في نحو : هو زيد ، ولو ذهبنا إلى أنه حرف في نحو : زيد هو القائم ، وكان زيد هو القائم ، لأصبح الضمير مشتركاً بين الاسمية والحرفية ، أما إذا كان ما بعده منصوباً ، نحو : (كان زيد هو القائم) جاز فيه التوكيد أو الفصل .

٢- الاسم الموصول :

- المعرف للاسم الموصول (أل) أم الصلة :

اختلف النحاة في (أل) الداخلة على الاسم الموصول (الذي ، والقي ...) هل هي داخلة للتعريف ، أم أنها زائدة والاسم الموصول معرف بصلته؟

فمذهب سيبويه (ت ١٨٠هـ) أنها دخلت للتعريف ؛ بدليل أنك إذا سميت به رجلاً حذفت الألف واللام (٧٣) ، ف«قلت : هذا لذي ، ولقي ، ومررت بلذي ، ولقي ؛ لأن الألف واللام كانتا دخلتا للتعريف كما تدخلان على القائم ، وما أشبه ذلك» (٧٤) ، وهذا ما ذهب إليه الفراء (٧٥) (ت ٢٠٧هـ) ، والأخفش (٧٦) (ت ٢١٥هـ) ، وتابعهم على ذلك قسم كبير من النحاة المتقدمين (٧٧) وبعض من المتأخرين (٧٨) ، وذكر الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) إجماع النحاة على أنها للتعريف قائلاً : «وقد دخلت الألف واللام للتعريف على ضرب سادس وذلك دخولها على بعض الأسماء ... كدخولها على التي والذي ... وما أشبه ذلك ، فإن إجماع النحويين كلهم على أن الألف واللام في أوائل هذه الأسماء للتعريف ولم تعر قط منها...» (٧٩) .

وهذا ما ذهب إليه ابن إياز بدليل اعتراضه على المذهب الذي يقول : «والاسم عند البصري (لذي) ، والألف واللام زائدة لازمة ، غالباً» (٨٠) ، فهذا المذهب يرى أن الألف واللام ليست للتعريف وإنما هي زائدة ملازمة للاسم الموصول ، وهو مذهب أبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) إذ يقول : «إن (الذي) إنما يتعرف بالصلة وليس يتخصص بلام المعرفة» (٨١) ، وتابعه على رأيه كثير من النحاة المتأخرين (٨٢) ، وذكر ابن إياز أدلتهم على زيادة (أل) من وجهين (٨٣) :

الأول : أن أكثر الموصولات معارف ، وهي معرفة من اللام ، فتعريفها بصلاتها ، وإذا كانت الصلة هي المعرفة ، كانت اللام زائدة ؛ لأن الاسم لا يتعرف من جهتين (٨٤) .
والثاني : أن لام التعريف لا تلزم ، وهذه لازمة (٨٥) ؛ «لأنها لو نزعَت تارة ، وأدخلت أخرى لأوهم كونها للتعريف ، كما في الرجل ورجل...» (٨٦) . فهم يرون أن المعرف للاسم الموصول هو العهد الذي في الصلة وليست اللام .

ولم يرتض ابن إياز أدلة هذا الفريق ، وما احتجوا به ، معترضاً على الوجه الأول بقوله : «وفيه نظر ؛ وذلك أن بعضهم ذهب إلى أن تعريف العلم ، واسم الإشارة باقٍ في النداء

، فقد اجتمع على مذهبهم تعريفان في الاسم ، وبعضهم يقول: لا يجتمع حرفان معرفان في كلمة واحدة ، ولذا امتنع : (يا الرجل) ، وهذا منتفٍ في (الذي) ؛ لأنَّ أحد التعريفين بالحرف ، والآخر بالصلة ، وبعضهم يقول : مُعَرِّفَان مُخْتَلِفَان ؛ ولذا نُكِّرَ (زيد) في النداء ، وبقي هذا على حاله ، واللام توافق الصلة ؛ لأنَّ تعريفها تعريف غيبة» (٨٧) .

واعترض على الوجه الثاني بأن فيه نظراً من وجهين (٨٨) :

أحدهما : أنها أيضاً غير لازمة ، وعن ذلك احترزنا بقولنا : (غالباً) ، وقرئ شاذاً (٨٩) : «صراط لذين أنعمت عليهم» (٩٠) ، والآخر : أن اللام المُعَرِّفَةُ قد تلزم .

ويتضح مما سبق أن المذهب الأول يرى أن الألف واللام هي المُعَرِّفَةُ للاسم الموصول لفظاً ومعنى وهو مذهب ابن إياز ، والمذهب الثاني يرى أن التعريف للاسم الموصول بصلته ، وأن الألف واللام ملازمة للاسم الموصول ؛ للتعريف لفظاً فقط ، وهذا ما يترجح لديّ .

٣- أسماء الاستتهام :

أ- هل يدخل عامل الجر على (كم) الاستتهامية ؟ :

(كم) من الأسماء المبنية ؛ وذلك لوجود خصائص الأسماء فيها فتكون مبتدأة ، ومفعولة ، ويدخل عليها حرف الجر (٩١) .

وقد تحدث النحاة عن دخول حرف الجر عليها ، عند استعراضهم القول في تمييزها هل يبقى منصوباً أو يجر ، عند دخول حرف الجر عليها ، يقول سيبويه (ت ١٨٠ هـ) : «وسألت عن قول : على كم جذع بيتك مبني؟ ، فقال : القياس النصب وهو قول عامة الناس . فأما الذين جروا فإنهم أرادوا معنى (من) ، ولكنهم حذفوها هنا تخفيفاً على اللسان ، وصارت (على عوضاً منها)» (٩٢) ، وأضاف الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) قائلاً : «هي في الاستتهام بمنزلة عدد منون ، ينصب ما بعده على التمييز ، وهي في ذاتها يُحْكَمُ على موضعه بالرفع والنصب والخفض... ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين» (٩٣) ، ومعنى ذلك أن (كم) يعمل فيها حرف الجر ؛ إذا دخل عليها مع أنها لها الصدارة في الكلام ، هذا ما أجمع عليه النحاة (٩٤) ، ما عدا الجزولي (ت ٦٠٧ هـ) ، إذ ذكر ابن إياز أنه لا يجوز أن يعمل فيها ما قبلها (٩٥) ، وهذه النسبة صرح بها الجزولي قائلاً : «كم الخبرية كالاستتهامية في أنها مبنية على الوقف ، وأنها لا يعمل فيها لفظاً ما قبلها...» (٩٦) ، فالجزولي ينكر دخول عامل الجر على (كم) ، وأن موضعها عنده إما مرفوعة أو منصوبة ، ولا تكون مجرورة ؛ لأنَّ لها الصدارة في الكلام .

واعترض ابن إياز على إطلاق الجزولي ، وَوَجَّهَهُ قائلاً : «والصواب أن يستثنى حرف الجر ، والمضاف ، نحو : (بكم رجلاً مررت؟) ، و(رزقكم رجلاً أطلقت؟) ، وإنما قصد الرافع والنائب ، وبيان امتناع عملها أن الاستتهام له أول الكلام ، ألا ترى أنه لا يجوز : (ضربت أزيداً؟) ، والخبرية محمولة في ذلك عليها ، أو على (رُبَّ)» (٩٧) ، وعلل الرضي (ت ٦٨٦ هـ) جواز تقديم حرف الجر أو المضاف عليهما مع أن لهما الصدارة في الكلام بقوله : «لأن تأخير الجار عن مجرورة ممتنع ، لضعف عمله ، فجوز تقديم الجار عليهما...» (٩٨) .

ب- زيادة (مَنْ) :

لـ (مَنْ) أربعة أوجه^(٩٩) :

١- موصولة بمعنى (الذي) ، نحو : جاءني مَنْ عندك .

٢- استهامية ، نحو : مَنْ عندك؟ .

٣- شرطية ، نحو : مَنْ يشكرني أشكره .

٤- نكرة موصوفة ، نحو : مررت بِمَنْ مُعْجَبٍ لَكَ ، والتقدير : بشيءٍ مُعْجَبٍ لَكَ .
وزاد الكوفيون وجهاً آخر ، وهو أن تكون (مَنْ) زائدة^(١٠٠) ، ونسبه قومٌ إلى
الكسائي (ت ١٨٩هـ) فقط^(١٠١) .

وذكر ابن إياز أن أهل الكوفة أجازوا زيادة (مَنْ) متمسكين^(١٠٢) بقول عنتر بن

شداد :

يَا شَاةَ مَنْ قَنْصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ حَرُمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرُمُ^(١٠٣)

وبقول الآخر :

أَلْ زُبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ الْقَبَائِلُ وَالْأَثْرُونَ مَنْ عَدَدَا^(١٠٤)

وذكر أيضاً مذهب البصريين بقوله : «(أهل البصرة متعوا من ذلك)»^(١٠٥) .

ونسبه أبو حيان^(١٠٦) (ت ٧٤٥هـ) ، وابن عقيل^(١٠٧) (ت ٧٦٩هـ) إلى البصريين
والفراء (ت ٢٠٧هـ) من الكوفيين . فالكوفيون ماعدا الفراء يرون أن (مَنْ) زائدة للتوكيد ؛
لأنهم يميزون الزيادة في الأسماء^(١٠٨) ، وتبعهم من البصريين السيرافي (ت ٣٦٨هـ) في أحد
قوله ، قائلاً : «(وأما البيت الثاني فإن رواية أكثر الناس (يا شاة ما قنص...) فإن كانت الرواية
صحيحة في (مَنْ) فهي لعمرى زائدة...)»^(١٠٩) . أما البصريون فلا يميزون زيادة الأسماء ، وعلل
ابن إياز منع زيادة (مَنْ) عند البصريين بتعليلين^(١١٠) :

الأول : أن (مَنْ) سؤال عن العاقل ، و(ما) سؤال عن غير العاقل ، ولا يوجد شبهة في
تفضيل العاقل على غيره ، ولهذا خص بالجمع السالم ، فلما كان الأمر كذلك احترمت النحاة ما
هو سؤال عنهم ، فلم يزيده احتراماً له .

والآخر : أن (مَنْ) لم تأت حرفاً ، بل هي اسم في كل أقسامها ، بخلاف (ما) فإن أحد
قسميها الحرفية ، وليس من أبواب الاسم الزيادة . ويبدو لي أن وصفه (ما) لغير العاقل مطلقاً
فيه نظر ؛ لأنها وردت في القرآن الكريم مع العاقل في مواضع كثيرة نحو قوله ﷻ وَتَتَقُوا كَلَّ
الْكِتَابِ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ تَكْفُرُوا أَسْمَوْتِ نَمِيلُوا ﷻ

ولم يرتض ابن إياز رأي الكوفيين بزيادة (مَنْ) ، وأجاب عن استدلالهم بقول
البطلوسي^(١١٢) (ت ٥٢١هـ) ، فقال : «(وأما بيت عنتره فإن الرواية : (يا شاة ما قنص) ، كذا قال

البطلليوسي في كتاب إصلاح الخلل، وإن ثبت صحة الرواية بـ(مَنْ) فهي نكرة موصوفة على حذف موصوف، أي: يا شاة رَجُلٍ قَنَصٍ، و(قَنَصٌ): صفة الرَّجُلِ، وإمّا على حذف مضاف، والمعنى: يا شاة رجلٍ ذي قَنَصٍ، وإمّا على تقدير وقوعه موقع اسم الفاعل، والمعنى، أي: يا شاة رَجُلٍ قانَصٍ، وإمّا على المبالغة، وهي كثيرة. وإمّا البيت الآخر فتقديره: والأثرون من يُعَدُّ عَدَدًا، وهذا واضح»^(١١٣).

فالفعل في البيت الثاني محذوف، واكتفى بالمصدر منه، فمن نكرة موصوفة بالجملة المحذوفة^(١١٤).

وأضاف ابن هشام (ت ٧٦١هـ) تعليقا على البيت الثاني: أن عدداً: إمّا أن يكون صفة لـ(مَنْ) باعتبار أنه اسم وُضِعَ موضع المصدر، وهو العَدُّ، والتقدير: والأثرون قوماً ذوي عَدٍّ، أو أن يكون (عدداً) مع الجملة المحذوفة صفة لمن، فالتقدير: والأثرون انساناً يُعَدُّ، أو أن تكون (مَنْ) بدلاً من الأثرون^(١١٥).

ويترجح لديّ ما ذهب إليه البصريون في كون (مَنْ) اسم، وقد بُنِيَتْ لأنها أشبهت الحرف، والأسماء لا تزداد، وأنَّ «الزيادة إنما هي للحروف، و(مَنْ) لا تكون حرفاً، فبطل مذهب الزيادة»^(١١٦).

٤- أسماء الأفعال:

- علة بناء صيغة (فَعَالٍ) على الكسر:

من أقسام صيغة (فَعَالٍ) أن تكون اسم فعل أمر، نحو: (نزال، وتراك)، وهو أصل في البناء، وباقي صيغ (فَعَالٍ) محمولة عليه^(١١٧)، ويرى سيبويه (ت ١٨٠هـ) أنها معدولة عن (افْعَلْ) وحُرِّكَ آخره؛ لأنه لا يكون بعد الألف ساكن، وكانت الحركة كسرة؛ لأنَّ الكسرة مما يؤنث به، نحو: إنك ذاهبة^(١١٨).

وقال ابن إياز: ((لـ(فَعَالٍ) أربعة أقسام، أحدها أن تكون اسم فعل... وبُنِيَتْ على حركة؛ لالتقاء الساكنين، وكانت كسرة على ما هو الأصل في ذلك، وأيضاً فالفعل إذا لقيه ساكن كُسر، كقولك: (اترك القوم)، و(احذر النوم)، فأجريت مجراه، وأيضاً فإنها مؤنثة والكسرة مما يؤنث بما، نحو: (ضربت يا هند))^(١١٩).

واعتل هذه العلة السيرافي^(١٢٠) (ت ٣٦٨هـ)، وأبو علي الفارسي^(١٢١) (ت ٣٧٧هـ)، وعبد القاهر الجرجاني^(١٢٢) (ت ٤٧١هـ)، وأبو البركات الأنباري^(١٢٣) (ت ٥٧٧هـ)، وابن عصفور^(١٢٤) (ت ٦٦٩هـ)، وأبو الفداء^(١٢٥) (ت ٧٣٢هـ).

وهذا يعني أن صيغة (فَعَالٍ) بُنِيَتْ لوقوعها موقع فعل الأمر، وحُرِّكَتْ بالكسر؛ لالتقاء الساكنين، ولأنَّ الكسر دليل على التانيث.

وذهب ابن جني (ت ٣٩٢هـ) مذهباً آخر في بناء صيغة (فَعَالٍ) على الكسر فهو يرى أنها بنيت؛ لتضمنها معنى لام الأمر، إذ يقول: ((إنَّ البناء الذي سرى في باب: صه ومه...، ونحو

ذلك من باب : نزال ودراك...، إنما أتاه من قبل تضمن هذه الأسماء معنى لام الأمر...»^(١٢٦) ، وتبعه على رأيه ابن يعيش^(١٢٧) (ت ٦٤٣هـ).

وقال أبو بكر ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) من الكوفيين عن صيغة (فَعَالٍ) المعدولة عن الأمر ، وذلك عند حديثه عن لفظة (كَسَابٍ). أنها : «إنما أُلزِمَت الكسر لأن معناها الأمر (اكسب) ، فكان حكمها التسكين ، فكَسِرَتْ لأنَّ المجزوم إذا حُرِّكَ حُرِّكَ إلى الخفض»^(١٢٨) . ومعنى هذا أن البصريين والكوفيين متفقون على هذه المسألة ، وقد نقل الإجماع السلسلي (ت ٧٧٠هـ) عن ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) قائلاً : «واتفقوا على كسر فَعَالٍ أمراً أو مصدرأ أو حالاً»^(١٢٩) ، وكذا ذكره السيوطي^(١٣٠) (ت ٩١١هـ).

ونسب ابن إياز إلى المراغي (ت ٦٦٠هـ) تعليله بناء صيغة (فَعَالٍ) على الكسر بقوله : «وقال المراغي : ولأنَّ تحريكها بالضَّمِّ ، والفتح يوهم أنها معربة»^(١٣١) . ولم يرتض ابن إياز قول المراغي ، واعترض عليه مستدلاً بقول الجزولي (ت ٦٠٧هـ) أن الكسرة في صيغة (فَعَالٍ) لا توهم الإعراب^(١٣٢) ، إذ يقول ابن إياز : «هذا سهو منه ؛ لأنَّ هذا هو أحد ما ذكر في (بَغْلَبَكْ) ، والصواب أنه حُرِّكَ بالكسر ؛ لكون الكسر أصلاً في التقاء الساكنين ، ألا ترى إلى قول الجزولي : لأنها حركة لا توهم الإعراب ، وهو ذكر ذاك ، وجعل علته وجهاً آخر»^(١٣٣) .

ويبدو لي أن هناك سبباً آخر في بناء هذه الأسماء ؛ وهو «أنها قاصرة عمَّا للأفعال من التصرف في نفسها ، وفي عملها ؛ ولذا لا تعمل فيما قُدِّمَ عليها...»^(١٣٤) فبعدم التصرف فيها أشبهت الأفعال الجامدة فَبُنِيَتْ ، وكانت حركتها الكسرة ؛ لأنها مؤنثة.

٥ - الظرف :

- بناء (يوم) عند إضافته إلى غير متمكن :

ذكر ابن إياز الخلاف بين الثَّراء في قوله : ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ الْبُيُوتُ﴾^(١٣٥) ، ووجَّه القراءات الواردة في (يوم) ، فقال : إذا كانت القراءة^(١٣٦) بفتح ميم (يوم) فهي مبنية ، لإضافتها للمبني وهو (إذ) ، ومن قرأها بكسر الميم ، أعربها على الأصل^(١٣٧) ، واستشهد بالبيت الشعري الذي استشهد به ابن معط^(١٣٨) (ت ٦٢٨هـ) :

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا أَصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ^(١٣٩)

وعلق على البيت واصفاً (حين) أنها مبنية على الفتح ؛ لإضافته إلى الفعل الماضي (عاتب) ، ولكن بعضهم يجزئه ، ولا يعتدُّ بالإضافة^(١٤٠) ، ومثله أيضاً قول امرئ القيس :
وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْحُدْرَ خَدَرَ عُنَيْزَةً فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي^(١٤١)

أمّا موقف النحاة من هذه المسألة ، فقد اتفقوا على جواز الإعراب والبناء ، إذا أضيف الاسم إلى غير متمكن^(١٤٢) ، وذكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ) اتفاقهم ، قائلاً : «قال

سيبويه والنحويون: ... تقول في (يومئذ) من البناء والإعراب فتعربه كما كان قبل الإضافة وتبنيه لما أضافه إليه من أجل أنه غير متمكن...»^(١٤٣)، ونقل الاتفاق أيضاً الرضي^(١٤٤) (ت٦٨٦هـ).

وذهب ابن معط مذهباً مخالفاً للنحاة، فهو يرى أن إضافة الاسم إلى غير متمكن واجبة البناء؛ إذ يقول: «(في العلل الموجبة بناء الاسم وهي: إمّا شَبَّهَ بالحرف، كالمضمرات والإشارات... أو إضافته إلى غير متمكن، كيومئذ، وحيثنذ، وقول النابغة الذبياني على حين عاتبت...»^(١٤٥). وهذا ما نسبته إليه ابن إياز^(١٤٦)، ولكنه لم يرتض هذا القول، ووصفه بالمتسامح إذ يقول: «(وهذا الوجه أيضاً ليس بموجب البناء، بل هو مجوّز له، والمصنف قد ذكره في مَعْرِضِ الوجوب، وهو تسامح بين)»^(١٤٧). ومعنى هذا أن ابن معط خالف إجماع النحويين في جواز الإعراب والبناء.

ومن اللدفت للنظر، أن ابن إياز نسب إلى البصريين جواز إعراب أو بناء الظرف المضاف إلى جملة فعلية صُدِّرَتْ بمضارع، وإن كان المشهور عندهم الإعراب^(١٤٨)، ولكنني وجدت أن البصريين لا يميزون بناء الظرف إذا أضيف إلى فعل مضارع، في نحو قوله: كَلَّ فَمَعَدَ اللَّهُ تَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ تَمِيمًا^(١٤٩)، (وهذا يوم آتيك)؛ لأنهما فعلاّن مضارعان، فالإضافة لا تزيل الإعراب عن الظرف، فإن كان بعد الظرف فعل ماضٍ كان جيداً؛ لأنها إضافة إلى غير متمكن وإلى غير ما ضارع المتمكن^(١٥٠). وهذا قول أكثر النحاة البصريين^(١٥١).

المبحث الثاني المبني من الأفعال

٢- الفعل الماضي:

- علة اختيار الفتح علامة لبناء الفعل الماضي:

الأصل في الأفعال البناء، والأصل في البناء السكون، وفعل الأمر جاء على الأصل فَبْنِيَ على السكون، وخالف الماضي الأصل فَبْنِيَ على حركة، ولم يبن على السكون^(١٥٢)، وبَيَّنَّ ابن إياز علة ذلك قائلا: «(إنما بُنِيَ الفعل الماضي على حركة لمُشَابَهَةِ الفعل المضارع للأسماء، وهو الذي أوله إحدى الزوائد الأربع، ووجه المشابهة بينهما وقوعه موقعه في الشرط الذي هو للمضارع بحق الأصل، فلما كان الأمر كذلك فَضِّلَ على فعل الأمر الذي لم يضارعه بالبناء على الحركة؛ إذ المتحرك أقوى من الساكن)»^(١٥٣)، ووضح ذلك في كتابه قواعد المطارحة قائلا: «(والبناء في الأفعال أصيل وهو فيها على ضربين: الأول: السكون... والثاني: الفتح، وهو في الفعل الماضي المجرد من تاء الضمير وواو، وحُرِّك؛ لأنه ضارع الأسماء مضارعة ناقصة والأفعال. فالأول حيث وقع صفة كقولك: مررتُ برجلٍ أكرمَ زيداً، أي مُكرمَ زيداً. والثاني حيث وقع موقعه في الشرط كقولك: إن قامَ زيدٌ تبعه أخوه)»^(١٥٤).

فالملاحظ على كلامه أنه يجعل علة تحريك الفعل الماضي بالفتح كونه ضارع الأسماء، والفعل المضارع . وعند تتبع هذه العلة نجد أن سيويوه (ت ١٨٠هـ) وجمهور النحاة^(١٥٥)، سبقوا ابن إياز إلى هذا التعليل . وبَيَّنَّ ابن إياز سبب تخصيص الفتح للفعل الماضي بعدة أقوال^(١٥٦) :
القول الأول: التنبيه على شبهه بالمعرب ، وتقضيله على فعل الأمر ، وهذا يحصل بالفتحة التي هي «أقرب الحركات إلى السكون»^(١٥٧) .

القول الثاني: أن في الفعل الماضي ما هو على وزن (فَعَلَ) نحو : (ظَرَفَ) ، وفيها ما هو على وزن (فَعِلَ) نحو : (عَلِمَ) ، فلو بُنِيَ على الضم لتوالت ضمتان ، ولو بُنِيَ على الكسر لتوالت كسرتان ، وكلاهما مستثقل ، فَعُدِلَ إلى الفتحة .

القول الثالث : لم يُبْنِ على الضم ؛ لأن بعضهم يحذف الضمير (الواو) ، ويُبْقِي الضمة دليلاً عليها ، وبذلك يقع اللبس بين فعل الواحد والجماعة ، كقول الشاعر :

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَذْغَوْهُمْ حَمْلَ
عَلَى الْجِبَالِ الصُّمِّ لَا رَفْضَ الْجَبَلِ^(١٥٨)

والشاهد فيه : حذف الواو من الفعل (حَمَلُوا) ، فصار (حَمَلَ) ثم وقف عليه فحذفت الضمة وَوَقِفَ عليه بالسكون .

ولم يُكَسَّرْ ؛ لأنَّ الكسرة أخت الضمة ، فلما مَنَعَ الضمة مَنَعَ الكسرة ، فتعيَّنت الفتحة . ونسب ابن إياز إلى الفراء (ت ٢٠٧هـ) القول بأن الفعل الماضي نحو : (ضَرَبَ) بُنِيَ على الفتح حملاً على (ضَرَبَا)^(١٥٩) ، وهذه الألف توجب فتح ما قبلها^(١٦٠) .

وتبعه على هذه العلة السيرافي (ت ٣٦٨هـ) في قوله الرابع ، إذ قال : «إنَّ الفعل الماضي قد يُشْتَى ضمير فاعله بالألف ، والألف توجب فتح ما قبلها ، فلما كان أقرب الحركات التي يلحق الماضي الفتحة باجتلاب ألف التثنية لها ، وقد وجب تحريك آخره حُرْكَ بأقرب الحركات إليه»^(١٦١) .

ونسب ابن إياز إلى ابن الدهان (ت ٥٦٩هـ) القول بأن الفعل الماضي نحو : (ضَرَبَ) فتح حملاً على (ضَرَبْتَ)^(١٦٢) .

ولكن ابن إياز لم يرتض قول الفراء ، وابن الدهان ، ووصفه بالضعيف ، قائلاً : «وأرى أنه ضعيف كضعف قول الفراء ؛ لأنه حمل الأصل على الفرع ، ألا ترى أن المؤنث فرع على المذكر ، كما أن المثني والمجموع فرعان على المفرد ، وهذا أقوى في الفرعية من ذلك ، ألا ترى أن عبد القاهر ذهب إلى جواز تأنيث الفعل^(١٦٣) ، ولم يذهب أحدٌ إلى جواز تثنيته وجمعه ، وهذا واضح»^(١٦٤) . واعترض الباقلوي (ت ٥٤٣هـ) على الفراء بقوله : «وقد حمل الفراء في هذا ، الإسناد إلى المفرد على الإسناد إلى المثني والأصل لا يُحْمَلُ على الفرع إلا بدليل قاطع»^(١٦٥) ، واعترض عليهما ابن القواس (ت ٦٩٦هـ) بالقول نفسه^(١٦٦) . ووصف الدكتور

مهدي المخزومي مقالة البصريين ببناء الفعل الماضي وفعل الأمر بأنها «مبنية على أساس من فهم واع لطبيعة الفعل»^(١٦٧).

ومن الجدير بالذكر أن لعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧٦هـ) رأياً آخر في تاء التانيث اللاحقة للفعل، إذ يقول: «كما أن التاء في قولك: قالت هند، يدل على التانيث في الفاعل...»^(١٦٨). فهو يرى أنها علامة لتانيث الفاعل.

ويبدو لي أن تعليل البصريين وابن إياز في اختيار الفتح علامة لبناء الفعل الماضي هو الراجح.

٢- فعل الأمر:

- بناء فعل الأمر على الضم والكسر:

الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، والبناء أصل في الأفعال فرع في الأسماء، وهذا مذهب البصريين. أمّا الكوفيون فيرون أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال^(١٦٩). وعلى هذا يكون فعل الأمر عند البصريين مبني، وأصل بنائه على السكون إذا كان مجرداً^(١٧٠)، أمّا عند الكوفيين فهو معرب مجزوم^(١٧١).

يقول سيبويه (ت ١٨٠هـ): «والوقف قولهم: اضرب في الأمر، لم يحركوها لأنما لا يوصف بما ولا تقع موقع المضارعة، فبُعِدَتْ من المضارعة بُعدَ (كم، وإذ) من المتكئة. وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه افعل»^(١٧٢).

فمعنى كلام سيبويه أن فعل الأمر لم يضارع الاسم، ولم يضارع ما ضارع الاسم فُبْنِيَ على السكون وهي حركة البناء الأصلية. وإلى هذا ذهب جمهور النحاة البصريين ومتابعيه^(١٧٣)، ولم يذكر أحد من النحاة أنه مبني على الضم أو الكسر، وهذا ما صرح به ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في باب الإعراب والبناء، قائلاً: «والبنا أربعة أضرب: ضم، وفتح، وكسر، ووقف... ولا ضم في الفعل... والكسر يكون في الاسم... ولا كسر في الفعل»^(١٧٤). وقال ابن معط (ت ٦٢٨هـ): «ولا كَسَرَ ولا ضَمَّ في الفعل بناءً، إلا قولهم: مَدَّ، وشَدَّ، فيضم إتباعاً، ويكسر لالتقاء الساكنين، ويفتح تخفيفاً»^(١٧٥).

ومعنى كلامه أن لام الكلمة تضم إتباعاً لحركة فاء الكلمة، فتصبح الأفعال السابقة: (مَدَّ، وشَدَّ)، ويكسر لالتقاء الساكنين؛ لأن الفعل إذا لقيه ساكن كُسِرَ آخره. نحو: (مَدَّ الثوب)، فحركة الضم، والكسر هنا حركة عارضة، وليست حركة بناء.

وعلق ابن إياز على كلام ابن معط قائلاً: «أقول: المبني من الأفعال، أمّا الماضي فقد تقدم أن بناءه على الفتح، وأمّا الأمر فهو مبني على السكون، فلم يبق فيها ما يُبْنَى على كسر، ولا على ضم، كذا قيل، وفيه نظر؛ لأن قولك: (قُمُوا)، و(قومي)، الفعلان مبنيان على الكسر والضم...»^(١٧٦). فابن إياز في كلامه يعترض على النحاة بأنه يُوجَدُ بناء في الأفعال على الضم والكسر، ذاكرًا لذلك أمثلة تؤيد اعتراضه، ولكن قوله هذا فيه نظر؛ لأن استدلاله بالفعلين (قُمُوا، وقومي) غير دقيق. فأصل هذين الفعلين (يقومون، وتقومين)

والفعلان مضارعان مرفوعان بثبوت النون؛ لأنهما من الأفعال الخمسة، وإذا دخل عليهما عامل الجزم تصبح الصورة (لم يقوموا، ولم تقومي) فعلازمة جزمهما حذف النون، وعند صياغة فعل الأمر منهما تبقى النون محذوفة، ويبنى على حذف النون؛ لأن فعل الأمر يبنى على ما يجزم به مضارعه، يقول ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) : «وهذا حذف لصيغة الأمر...، فإنه لا يبقى على ما كان في المضارع مطلقاً، بل على ما كان في المضارع حال جزمه صحيحه ومعتله ومذكّره ومؤنثه ومثناه ومجموعه» (١٧٧).

وأما حركتي (الضم، والكسر) التي عدّهما حركتي بناء، فهما لمجانسة ضميري الفاعل (الواو، والياء) وليستا للبناء.

وأضاف ابن إياز مستدلاً بأمثلة على كلامه «وكذلك: (إن القوم ليضربن)، الفعل مبني على الضم، و(إنك يا هند لتضربن)، الفعل مبني على الكسر، وإلى هذا ذهب الربيعي (١٧٨)، وردّ عليه بأن الضمة والكسرة عارضتان، فلم يعتدّ بهما» (١٧٩)، واستدلّاه بمذنب الفعلين أيضاً فيه نظر؛ لأن الفعلين المضارعين أصلهما (يضربون ن، وتضربين ن)، وهما معربان وليسا مبنيين؛ لوجود الفاصل (الفاعل) بين الفعل ونون التوكيد الثقيلة وهو الضمير (الواو، والياء) في الفعلين. يقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):

وَفَعْلُ أَمَرَ وَمُضِيٌّ بَنِيًّا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا: إِنْ عَرِيَّا
مَنْ نُونٌ تَوْكِيدٌ مُبَاشِرٌ، وَمَنْ نُونٌ إِنَاءٌ: كَيَرَعْنَ مَنْ فُتِنَ (١٨٠)

ثم حذفت نون الصيغة؛ لتوالي الأمثال، وحذفت ضمير الفاعل المتصل؛ لالتقاء الساكنين فأصبحت الصورة (يضربن، وتضربن) وحركة (الضم، والكسر) لمجانسة الضمان، وليستا للبناء. فالراجح في هذه المسألة مذهب الجمهور، ولا حجة لابن إياز، لعدم صحة أمثله.

الخاتمة

١. أماط البحث اللثام عن مفهوم الرضا وعدمه لغة، وبيّن معناه في الاصطلاح، وحصر بعض الألفاظ التي اعتمدها ابن إياز في إبداء عدم رضاه عن رأي من الآراء أو قول من الأقوال، وكشف عن منهجه في ذلك.
٢. كشف البحث أن ابن إياز وافق في أغلب المسائل التي ارتضاها مذهب البصريين ووافق الفراء من الكوفيين في مسائل ضمير الفصل بين الاسمية والحرفية، وخالف المذهبيين في بعض المسائل كما في مسألة بناء فعل الأمر على الضم والكسر، وهذا يعني أن ابن إياز لم يتبن مذهباً محدداً.

٣. كان ابن إياز يبين الأوجه والأسباب في عدم قبوله الرأي ، فضلاً عن موافقته للرأي الذي ارتضاه ، وترجيحه في أغلب الأحيان .
٤. سار ابن إياز على مذهب سيبويه ، فكان يردُّ على من خالف مذهب سيبويه ، وإن كان بصرياً كأبي علي الفارسي في مسألة المعرف للاسم الموصول (أل) أم الصلة .
٥. اعتنى ابن إياز بالآراء والتوجيهات النحوية التي توافق المعنى البعيد عن التكلف والتأويل النحوي فكان يميل في أغلب آرائه إلى عدم التكلف، ويوجه المسائل بعيداً عن التأويل.

هوامش البحث :

١. ينظر : معجم الأدباء : ٢٨٣١/٦ ، ووفيات الأعيان : ١٩٧/٦ ، وبغية الوعاة : ٣٤٤/٢ .
٢. بغية الوعاة : ٣٤٤/٢ .
٣. ينظر : تاريخ الإسلام : ٣٣٢/٤٥ .
٤. ينظر : وفيات الأعيان : ١٩٧/٦ ، وبغية الوعاة : ٣٤٤/٢ .
٥. ينظر : معجم الأدباء : ٢٨٣١/٦ .
٦. ينظر : وفيات الأعيان : ١٩٧/٦ ، وبغية الوعاة : ٣٤٤/٢ ، والأعلام : ١٥٥/٨ .
٧. معجم الأدباء : ٢٨٣١/٦ ، وينظر : بغية الوعاة : ٣٤٤/٢ ، والأعلام : ١٥٥ /٨ .
٨. ينظر : إشارة التعيين : ١٠٣ ، والوافي بالوفيات : ٢٥٩/٩ ، وبغية الوعاة : ٥٣٢/١ .
٩. ينظر : معج الحق وكشف الصدق : ١١ مقدمة المحقق .
١٠. إشارة التعيين : ١٠٣ ، وينظر : البلغة : ١٢٢ .
١١. ينظر : بغية الوعاة : ٥٣٢/١ .
١٢. المصدر نفسه .
١٣. المصدر نفسه .
١٤. ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : ٣٣١/١٦ - ٣٣٢ ، والوافي بالوفيات : ٧٢/١٩ .
١٥. ينظر : بغية الوعاة : ٥٣٢ /١ .
١٦. ينظر ترجمته في : كشف الظنون : ١٨٠٠/٢ .
١٧. ينظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : ٤٧١/١٦ ، وهدية العارفين : ١٢٦/٢ .
١٨. ينظر : الوافي بالوفيات : ٢٦١/٢ .
١٩. ينظر : تاريخ الإسلام : ٧٣/٥١ ، والوافي بالوفيات : ٢١٢/١٢ ، وبغية الوعاة : ٥٣٢/١ .
٢٠. ينظر : تلخيص مجمع الآداب : ١١٦٧/٢ ق/٤ . هامش ٢ .
٢١. ينظر : بغية الوعاة : ٥٣٢/١ ، وكشف الظنون : ١٠٨٧/٢ .
٢٢. ينظر : هدية العارفين : ٣١٣/١ .
٢٣. ينظر : بغية الوعاة : ٥٣٢/١ ، وهدية العارفين : ٣١٣/١ .
٢٤. ينظر : الوافي بالوفيات : ٢١٤/٦ ، والمحصل في شرح الفصول : ١٠/١ مقدمة المحقق .
٢٥. ينظر : كشف الظنون : ١٥٧٣/٢ ، وهدية العارفين : ٣١٣/١ .
٢٦. ينظر : بغية الوعاة : ٥٧٧/١ ، والأعلام : ٢٣٤/٢ .
٢٧. ينظر : لسان العرب : ٣٢٣/١٤ - ٣٢٤ . مادة (رضي) .
٢٨. ينظر : المصدر نفسه : ٣١٣/٧ . مادة (سخط) .

٢٩. ينظر : اعتراضات ابن هشام على معري القرآن : ٤٠ .
٣٠. ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٨٤- ٨٥ ، وشرح التسهيل (ابن مالك) : ١٦٢/١ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٠١/٢- ٤٠٢ .
٣١. ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٧٩٤/٢- ٧٩٥ .
٣٢. المرتجل : ١٠٠ .
٣٣. ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٧٩٤/٢ .
٣٤. شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٩٦/١ .
٣٥. ينظر : أسرار العربية : ٣٠٢ .
٣٦. ترشيح العلل في شرح الجمل : ٣٣٣ .
٣٧. ينظر : شرح المفصل : ٢٩٣/٢ .
٣٨. ينظر : المقرب : ٣٦٧/٢ .
٣٩. ينظر : شرح ابن الناظم : ٣٥ .
٤٠. ينظر : شرح المفصل : ٢٩٣/٢ .
٤١. المحصول في شرح الفصول : ٧٩٤/٢ .
٤٢. مجالس ثعلب : ٨٧/١ .
٤٣. المحصول في شرح الفصول : ٧٩٤/٢ .
٤٤. المقتصد : ١٤٠/١- ١٤١ .
٤٥. المحصول في شرح الفصول : ٧٩٥/٢ .
٤٦. المصدر نفسه .
٤٧. معاني النحو : ٤١/١- ٤٢ .
٤٨. ينظر : الإنصاف : ٢٢٧/٢ .
٤٩. ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٨١٦/٢ .
٥٠. الكتاب : ٣٩٠/٢- ٣٩١ .
٥١. ينظر : المقتضب : ١٠٣/٤ ، والأصول في النحو : ١٢٥/٢ ، وعلل النحو : ٥٧٠- ٥٧١ ، وشرح المقدمة المحسبة : ١٥٩/١ ، واللباب : ٤٩٦/١ ، والفصول الخمسون : ٢٣٠ .
٥٢. ينظر : الإنصاف : ٢٢٧/٢ .
٥٣. ينظر : الكتاب : ٣٩٢/٢ ، والكناش في النحو والتصريف : ١٩٥/١ .
٥٤. ينظر : الكتاب : ٣٩٥ /٢- ٣٩٦ .
٥٥. ينظر : معاني القرآن : ٣٤٨/١ ، خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه : ١٣٣ .
٥٦. الكتاب : ٣٩٥/٢- ٣٩٦ .
٥٧. ينظر : معاني القرآن : ٣٤٧/١- ٣٤٨ .
٥٨. ينظر رأيهم في : الجنى الداني : ٣٥١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد : ١٢٢/١ .
٥٩. ينظر : التخمير : ٤٢٣/١ .
٦٠. ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٨١٦/٢ .
٦١. سورة الأنفال : من الآية : ٣٢ .
٦٢. قرأ الأعمش و المطوعي بالرفع . ينظر : مختصر في شواذ (القراءات) : ٩٥ ، والمبهم في القراءات الثمان : ٦٠٩/٢ . وقرأ الجمهور بالنصب . ينظر : المبهم في القراءات الثمان : ٦٠٩ /٢ ، والبحر المحيط : ٤٨٢/٤ .
٦٣. معاني القرآن : ٤٠٩ /١ .
٦٤. ينظر : مجالس ثعلب : ١٣٣ /١ .
٦٥. ينظر : الإنصاف : ٢٢٧/٢ .
٦٦. الإيضاح في شرح المفصل : ٤٧١/١ .

٦٧. ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٨١٦/٢ .
٦٨. ينظر : أمالي ابن الحاجب : ٨١١/٢ - ٨١٢ .
٦٩. المحصول في شرح الفصول : ٨١٦/٢ - ٨١٧ .
٧٠. ينظر : الكتاب : ٣٩٠/٢ - ٣٩١ ، والإنصاف : ٢٢٧/٢ .
٧١. ينظر : الإنصاف : ٢٢٧/٢ ، وشرح الرضي على الكافية : ٤٦٢/٢ .
٧٢. المحصول في شرح الفصول : ٨١٧/٢ .
٧٣. ينظر : الكتاب : ٢٨١/٣ .
٧٤. شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٤٨/٤ .
٧٥. ينظر رأيه في : اللامات : ٤٨ .
٧٦. ينظر رأيه في : شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور) : ١٣٥/٢ ، وشرح اللوحة البدرية : ٣٧١/١ .
٧٧. ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ١١٠ ، والأصول في النحو : ٢٦٢/٢ ، واللامات (الزجاجي) : ٤٨ ، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٤٨/٤ ، والصاحبي في فقه اللغة : ٦٣ .
٧٨. ينظر : شرح جمل الزجاجي (ابن عصفور) : ١٣٦/٢ ، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان : ٤٤ - ٤٥ .
٧٩. اللامات : ٤٨ .
٨٠. المحصول في شرح الفصول : ٨٣٤/٢ .
٨١. المسائل العضديات : ١٦٨ .
٨٢. ينظر : البيان في شرح اللمع : ٥٨٧ ، وأسرار العربية : ٣٢٧ ، واللباب : ١١٥/٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : ٣١١/١ ، والجنى الداني : ١٩٧ ، وأوضح المسالك : ٦٧ - ٦٨ .
٨٣. المحصول في شرح الفصول : ٨٣٤/٢ .
٨٤. ينظر : المسائل العضديات : ١٦٨ ، وأسرار العربية : ٣٢٧ ، وشرح المفصل (ابن يعيش) : ٣٧٤/٢ .
٨٥. ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ٣٧٤/٢ .
٨٦. شرح الرضي على الكافية : ١٧/٣ .
٨٧. المحصول في شرح الفصول : ٨٣٤/٢ .
٨٨. المصدر نفسه : ٨٣٥/٢ .
٨٩. قرأ أعرابي بتخفيف اللام . قال أبو عمرو بن العلاء : سمعت أعرابياً يقول : " الله الذي " يخفف . ينظر : مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه : ١٩ - ٢٠ ، وإعراب القراءات الشواذ (العكبري) : ٩٩/١ .
٩٠. سورة الفاتحة : من الآية ٧ : جف فف ف ج
٩١. ينظر : الجمل في النحو : ١٣٤ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٧٤٧/٢ ، والمحصل في شرح الفصول : ٩٤٣/٢ .
٩٢. الكتاب : ١٦٠/٢ .
٩٣. الجمل : ١٣٤ - ١٣٥ ، وينظر : شرح التصريح : ٤٧٤/٢ .
٩٤. ينظر : المصادر أنفسها ، والمقتضب : ٥٦/٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح : ٧٤٧/٢ ، والمقرب : ٣٩٠ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٠٥/٢ ، وأوضح المسالك : ٣٩٦ ، وهمع الهوامع : ٥٠٢/٢ .
٩٥. المحصول في شرح الفصول : ٩٤٥/٢ .
٩٦. المقدمة الجزولية : ١٨٠ .
٩٧. المحصول في شرح الفصول : ٩٤٥/٢ .
٩٨. شرح الرضي على الكافية : ١٥٩/٣ .
٩٩. ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ٤١٠/٢ ، وما بعدها ، والمحصل في شرح الفصول : ٢٥٧/١ .
١٠٠. ينظر رأيهم في : شرح المفصل (ابن يعيش) : ٤١٤/٢ ، والتوطئة : ١٧٥ ، وشرح الرضي على الكافية : ٥٥/٣ .
١٠١. ينظر رأيه في : شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٧١/١ ، وأمالي ابن الشجري : ٦٥/٣ .
١٠٢. ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٢٥٧/١ .

١٠٣. البيت من الكامل ، وهو في ديوانه ٨٣، وروايته (يا شاة ما قنص...) ، وينظر : خزانة الأدب : ١٣٠/٦ والشاهد فيه : زيادة (من) على رأي الكوفيين .
١٠٤. البيت من البسيط ، ولم أقف على قائله . ينظر : التوطئة : ١٧٥ ، وروي : إن الزبير ... ينظر : أمالي ابن الشجري : ٦٥/٣ . والشاهد فيه : زيادة (من) على رأي الكوفيين .
١٠٥. المحصول في شرح الفصول : ٢٥٨/١ ، وينظر رأيهم في : التوطئة : ١٧٥ ، وشرح الرضي : ٥٥/٣ ، وهمع الهوامع : ٣٠١/١ .
١٠٦. ينظر : ارتشاف الضرب : ١٠٣٤/٢ .
١٠٧. ينظر : المساعد على تسهيل الفوائد : ١٦٤/١ .
١٠٨. ينظر : مغني اللبيب : ٢٠٩/٤ - ٢١٠ .
١٠٩. شرح كتاب سيبويه : ٧١/١ .
١١٠. ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٢٥٨/١ .
١١١. سورة النحل : من الآية : ٤٩ .
١١٢. ينظر : إصلاح الخلل : ٣٢١ .
١١٣. المحصول في شرح الفصول : ٢٥٩/١ ، وينظر : شرح التسهيل (ابن مالك) : ٢١١/١ .
١١٤. ينظر : أمالي ابن الشجري : ٦٥/٣ .
١١٥. ينظر : مغني اللبيب : ٢١٢/٤ - ٢١٣ .
١١٦. التوطئة : ١٧٥ .
١١٧. ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٧٦١/٢ .
١١٨. ينظر : الكتاب : ٢٧٢/٣ .
١١٩. المحصول في شرح الفصول : ٧٦٢-٧٦١/٢ .
١٢٠. ينظر : شرح كتاب سيبويه : ٦٣/١ .
١٢١. ينظر : التعليقة : ٨٥/٣ .
١٢٢. ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ١٠١٨/٢ .
١٢٣. ينظر : الإنصاف : ١٠٠/٢ .
١٢٤. ينظر : شرح جمل الزجاجي : ٢٤٧/٢ .
١٢٥. ينظر : الكناش في النحو والتصريف : ٢١٢/١ .
١٢٦. الخصائص : ٣٠٠/٢ .
١٢٧. ينظر : شرح المفصل : ٤٦/٣ .
١٢٨. شرح القوائد السبع الطوال الجاهليات : ٥٧١ ، وينظر : ١١ .
١٢٩. شفاء العليل : ٩٠٧/٢ .
١٣٠. ينظر : همع الهوامع : ١٠٠/١ - ١٠٢ .
١٣١. المحصول في شرح الفصول : ٧٦٢/٢ .
١٣٢. ينظر : المقدمة الجزولية : ٢٤٣ .
١٣٣. المحصول في شرح الفصول : ٧٦٢/٢ .
١٣٤. شرح الكافية الشافية : ٤٥/٢ .
١٣٥. سورة المعراج : من الآية : ١١ .
١٣٦. قرأ نافع والكسائي وأبو جعفر بفتح الميم مع الإضافة ، وقرأ الباقر بكسرها . ينظر : السبعة في القراءات : ٣٣٦ ، والتيسير في القراءات : ١٢٥ ، والنشر في القراءات العشر : ٢٨٩/٢ .
١٣٧. ينظر : المحصول في شرح الفصول : ٢٤٨/١ .
١٣٨. ينظر : الفصول الخمسون : ١٦٦ .

١٣٩. البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه: ٧٣، وينظر: الكتاب (سيبويه): ٣٣٠/٢. والوازع مأخوذة من الوزن: كَفَّ النفس عن هواها. ينظر: لسان العرب: ٣٩٠/٨ باب العين /فصل الواو. وروي عجزه: (وقلت ألتصع والشيب وازع). ينظر: شرح القوائد السبع الطوال (ابن الأنباري): ٣٤.
١٤٠. ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٢٤٨/١.
١٤١. البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه: ٢٧، وينظر: خزانة الأدب: ٤٤٩/٣. والحذر معناه الهودج. ينظر: لسان العرب: ٢٣١/٤ مادة خدر، والشاهد فيه: بناء (يوم) على الفتح لإضافته إلى دخلت.
١٤٢. ينظر: الإنصاف: ٢٤٦/١ وما بعدها.
١٤٣. الأصول في النحو: ٢٧٥/١، وينظر: معاني القرآن (الفراء): ٣٢٦/١-٣٢٧.
١٤٤. ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١٨١/٣.
١٤٥. الفصول الخمسون: ١٦٦.
١٤٦. ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٢٤٩/١.
١٤٧. المصدر نفسه.
١٤٨. ينظر: المصدر نفسه.
١٤٩. سورة المائدة: من الآية: ١١٩.
١٥٠. ينظر رأيهم في: معاني القرآن وإعرابه: ٢٢٥/٢، وإعراب القرآن (النحاس): ٧٧/٥، ومشكل إعراب القرآن: ٢٤٥/١، وانتكاف النصر: ٧٢.
١٥١. ينظر: الكتاب: ٣٣٠/٢، والمقتضب: ٥٤/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٢٤/٢، والأصول في النحو: ١١/٢، وأمل ابن الشجري: ٦٦/١، والتبيان في إعراب القرآن: ٤٧٧/١.
١٥٢. ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٨٤، والمقتصد في شرح الإيضاح: ١٣٢/١.
١٥٣. المحصول في شرح الفصول: ٢٥٢/١.
١٥٤. قواعد المطارحة: ٥٠.
١٥٥. ينظر: كتاب سيبويه: ١٦/١، والمقتضب: ٢/٢، ٨٠/٣، والأصول في النحو: ١٤٥/٢، والتعليق: ٢١/١، وشرح عيون كتاب سيبويه: ٢٩-٣٠، والإيضاح في شرح المفصل: ٤/٢-٥.
١٥٦. ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٢٧١/١.
١٥٧. قواعد المطارحة: ٥٠.
١٥٨. البيتان من الرجز، ولم أقف على قائلهما، وهما بلاد نسبة في شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٧٨/١، وقواعد المطارحة: ٥١.
١٥٩. ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٢٧١/١، وينظر رأيه في: شرح اللمع (الباقولي): ٧١، وشرح ألفية ابن معط (القواس): ٣٠٨/١-٣٠٩.
١٦٠. ينظر: شرح اللمع (الباقولي): ٧١.
١٦١. شرح كتاب سيبويه: ٧٨/١.
١٦٢. ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٢٧٢/١، وهو رأيه في: شرح ألفية ابن معط (القواس): ٣٠٩/١.
١٦٣. ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٩٨٦/٢.
١٦٤. المحصول في شرح الفصول: ٢٧٢/١.
١٦٥. شرح اللمع: ٧١.
١٦٦. شرح ألفية ابن معط: ٣٠٨/١-٣٠٩.
١٦٧. في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٣٤.
١٦٨. المقتصد في شرح الإيضاح: ١٧٦/١.
١٦٩. ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٨٤-٨٥.
١٧٠. ينظر: الإنصاف: ٩٠/٢، وشرح المفصل (ابن يعيش): ٢٩٤/٤، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي: ٨٥.

١٧١. ينظر : المصادر أنفسها .
١٧٢. الكتاب: ١٧/١ .
١٧٣. ينظر: المقتضب : ٣/٢، وشرح كتاب سيويه(السيرافي): ٨٥/١- ٨٦، واللمع: ١٨، وكشف المشكل: ٢٣٩/١ ، وشرح جمل الزجاجي(ابن عصفور): ٣٣٥/٢ .
١٧٤. اللمع: ١٧- ١٨ ، وينظر : كشف المشكل في النحو: ٢٣٩/١، وشرح ابن عقيل : ٤٣/١ .
١٧٥. الفصول الخمسون: ١٦٩ .
١٧٦. المحصول في شرح الفصول: ٢٧٧/١ .
١٧٧. الإيضاح في شرح المفصل: ٤٦/٢ .
١٧٨. الربيعي : هو علي بن عيسى بن الفرّج بن صالح الربيعي النحوي ، من أئمة النحو، أخذ عن السيرافي ، وأبي علي الفارسي، له شرح على كتاب الإيضاح ، وشرح كتاب الجرمي ، وصف كتاباً في النحو سماًه(البديع) ، توفي سنة(٤٢٠هـ) . ينظر ترجمته في : نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ٢٤٩/١ ، ووفيات الأعيان: ٣٣٦/٣ .
١٧٩. المحصول في شرح الفصول : ٢٧٧/١- ٢٧٨ .
١٨٠. البيتان من الرجز . ينظر: شرح ابن عقيل : ٣٩/١ .

المصادر والمراجع

١. انتلاف الثمرة في اختلاف نحا الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي(ت٨٠٢هـ)،تح: د. طارق الجنابي،عالم الكتب،بيروت ، ط ٢، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧م.
٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب ،أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، دراسة وتحقيق: د.رجب عثمان محمد ،مراجعة: د.رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي القاهرة، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
٣. أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري(ت ٥٧٧هـ) ، تح: د. فخر صالح قداره ، دار الجليل ، بيروت ، ط ١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
٤. إشارة التعيين في تراجم النحا واللغويين ،عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت ٧٤٣هـ) ،تح: د. عبد المجيد دياب ،شركة الطباعة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد ابن السيّد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ،تح: د. حمزة عبد الله التّستري، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م .
٥. الأصول في النحو،أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج النّحوي (ت٣١٦هـ) تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة،بيروت، ط ٣، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
٦. اعتراضات ابن هشام على معري القرآن،دراسة ونقد: د.إيمان حسين السيد ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي، ط ١، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٧ م .

٧. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي (ت ٣٣٨ هـ)، وضع حواشيه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١ هـ.
٨. إعراب القراءات الشّواذ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ)، تح: محمد السيد أحمد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
٩. الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢ م.
١٠. أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قدره، دار الجيل، بيروت، ودار عمار، عمان، (د. ط. ت.).
١١. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢ هـ)، تح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٢ م.
١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د. ط. ٢٠٠٩ م.
١٣. أوضح المسالك أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تقديم الشيخ: أحمد بن منصور آل سبالك، وضع حواشيه: أحمد بن إبراهيم عبد المولى، دار ابن عفان، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٤. الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر، المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ)، تح: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، (د. ط. ت.).
١٥. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تح: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، د. ت.
١٦. البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٧. البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الإشبيلي السبتي (ت ٦٨٨ هـ)، تح: د. عياد بن عيد الثبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
١٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، (د. ط. ت.).

١٩. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة، ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٠. البيان في شرح اللمع لابن جني (ت٣٩٢هـ)، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت٥٣٩هـ)، تح: د. علاء الدين حموية، دار عمار، الأردن، ط١، ٢٠٠٢م.
٢١. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تح: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٢. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر، (د. ط. ت.).
٢٣. التخمير وهو شرح المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تح: محمد السيد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠١١.
٢٤. ترشيح العلل في شرح الجمل، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تح: عادل محسن سالم العميري، مطابع جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٢٥. التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الحسن بن أحمد بن الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تح: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ج١، ١٩٩٠م، ج٢، ١٩٩٢م، ج٣، ١٩٩٣م، ج٤، ١٩٩٤م، ج٥، ١٩٩٦م.
٢٦. تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب، ابن الفوطي، كمال الدين أبو الفضل عبد الرزاق بن تاج الدين أحمد الشيباني الحنبلي (ت٧٢٣هـ)، تح: د. مصطفى جواد، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق، ج٤، ق٢، ط١، ١٩٦٣م.
٢٧. التوطئة، أبو علي عمر بن محمد بن عمر الإشبيلي المعروف بالشلوبيني (ت٦٤٥هـ)، تح: د. يوسف أحمد المطوع، دار الكتب، القاهرة، ط١، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٢٨. التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، عني بتصحيحه أوتوبرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.
٢٩. الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تح: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، عمان، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٣٠. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن القاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٣١. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
٣٢. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي التجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، د.ط، ج١، ج٢، ١٩٥٢م، ج٣، ١٩٥٧م .
٣٣. خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري، د. هدى جنهويتشي، دار الثقافة، الأردن، ط١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .
٣٤. ديوان امرؤ القيس، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م .
٣٥. ديوان عنتره، مطبعة الآداب، بيروت، ط٤ ، ١٨٩٣م .
٣٦. ديوان الثبغة الذبياني، طبع بمطبعة الهلال بالفجالة، مصر، ١٩١١م .
٣٧. السبعة في القراءات ، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، المعروف بابن مجاهد البغدادي(ت ٣٢٤هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف ، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ .
٣٨. سير أعلام النبلاء ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .
٣٩. شرح ألفية ابن معط، للقواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصلي (ت ٦٩٦هـ)، تح: د.علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
٤٠. شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ)، تح: محمد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠٠٩م .
٤١. شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠١١م .
٤٢. شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الإشبيلي، المعروف بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تح: د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٩م .
٤٣. شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الإسترابادي (ت ٦٨٦هـ)، تح: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس ، ليبيا، ط٢، ١٩٩٦م .

٤٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، قاضي القضاة بماء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
٤٥. شرح عيون كتاب سيبويه ، أبو نصر هارون بن موسى بن صالح بن جندل القرطبي(ت٤٠١هـ) ، تح: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه ، مطبعة حسان ، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م .
٤٦. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، د.ت.
٤٧. شرح الكافية الشافية ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تح: علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م
٤٨. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيراقي(ت٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٤٢٩، ١٤٠٨هـ - ٢٠٠٨م .
٤٩. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تح: د: هادي مر، دار اليازوري، عمان، (د.ط.ت).
٥٠. شرح اللمع في النحو، أبو الحسن علي بن الحسين الباقر الأصبهاني، المعروف بجامع العلوم (ت٥٤٣هـ)، تح: د. محمد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.
٥١. شرح المفصل للزحشري ، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، تح: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١١م .
٥٢. شرح المقدمة المحسبة ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت٤٦٩هـ)، تح: خالد عبد الكريم ، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م .
٥٣. شرح ابن الناطم على ألفية ابن مالك، أبو عبد الله محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.
٥٤. شفاء العليل في إيضاح التسهيل، أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت٧٧٠هـ)، تح: د. عبد الله علي الحسيني، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط١ ، ١٩٨٦م .

٥٥. الصاحبى فى فقه اللغة العربىة ومساائلها وسنن العرب فى كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا القزوينى الرازى (ت ٣٩٥هـ)، الناشر: محمد على بيضون، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٥٦. علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٨١هـ)، تح: محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمىة، بيروت، ط ٢، ٢٠٠٨م.
٥٧. الفصول الخمسون، أبو الحسين يحيى بن عبد المعطى المغربى (ت ٦٢٨هـ)، دراسة وتحقيق: محمود محمد الطناحى، مطبعة عيسى البابى الحلبي، (د.ط.ت).
٥٨. فى النحو العربى نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربى، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
٥٩. قواعد المطارحة، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغداديّ النحوي (ت ٦٨١هـ)، تح: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
٦٠. الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٥، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
٦١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني، المشهور باسم حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، د.ط، ١٩٤١م.
٦٢. كشف المشكل فى النحو، علي بن سليمان الحيدرة اليمنى (ت ٥٩٩هـ)، تح: د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط ١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
٦٣. الكناش فى النحو والتصريف، أبو الفداء إسماعيل بن علي بن محمود الأيوبيّ (ت ٧٣٢هـ)، تح: د. جودة مبروك محمد، مكتبة الآداب، القاهرة، ط ٢، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٦٤. اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغداديّ الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٦٥. اللباب فى علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، ج ١: تح: غازي مختار طليعات، ج ٢: تح: د. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥م.
٦٦. لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
٦٧. ما ينصرف وما لا ينصرف، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت ٣١١هـ)، تح: د. هدى محمود قرّاعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ٢٠٠٠م.

٦٨. المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف و اليزيدي، أبو محمد عبد الله بن علي بن أحمد بن عبد الله، المعروف بسبط الخياط (ت ٥٤١ هـ)، تح: د. خالد حسن أبو الجود، دار عباد الرحمن، القاهرة، ودار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
٦٩. مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٦٠ م.
٧٠. المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معط في النحو)، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي (ت ٦٨١ هـ)، تح: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان، ط ١، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
٧١. مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع، المطبوع بعنوان: (مختصر في شواذ القرآن)، ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ)، تح: ج. برجستراسر، تقديم ومراجعة آرثر جفري، دار الوراق، بيروت، ط ١، ٢٠١٢ م.
٧٢. المرتجل، أبو محمد عبد الله بن أحمد ابن الحشّاب (ت ٥٦٧ هـ)، تح: علي حيدر، دمشق، د. ط ١، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
٧٣. المسائل العضديات، أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧ هـ)، تح: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
٧٤. المساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقح مصفى للإمام الجليل ماء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩ هـ)، على كتاب التسهيل لابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، تح: د. محمد كامل بركات، ج ١: دار الفكر، دمشق، د. ط ١، ١٩٨٠ م، ج ٢: دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٨٢ م، ج ٣، ج ٤: دار المدني، جدة، د. ط ١، ١٩٨٤ م.
٧٥. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ هـ.
٧٦. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ)، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ٢٠١٠ م.
٧٧. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تح: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شليبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط ١، د. ت.
٧٨. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت ٣١١ هـ)، تح: عبد الجليل عبده شليبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٧٩. معاني النَّحو، د. فاضل صالح السامرائي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٨٠. معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدِّين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرُّومِيّ الحمويّ (ت ٦٢٦ هـ)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ط١، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
٨١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمّد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١ هـ)، تح: عبد اللطيف محمّد الخطيب، المجلس الوطنيّ للثقافة والفنون والآداب، السلسلة التراثية (٢١)، الكويت، (د.ط.ت).
٨٢. المقدمة الجزولية في النَّحو، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزوليّ (ت ٦٠٧ هـ)، تح: د. شعبان عبد الوهاب محمّد، أمّ القرى للطبع والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.
٨٣. المقرَّب ومعه مثل المقرَّب، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمّد بن علي ابن عصفور الإشبيلي، (ت ٦٦٩ هـ)، تح: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمّد معوض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
٨٤. المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد الجرجانيّ (ت ٤٧١ هـ)، تح: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد، د.ط، ١٩٨٢م.
٨٥. المقتضب، أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥ هـ)، تح: محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ٢٠١٠م.
٨٦. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد بن عبيد الله الأنباريّ (ت ٥٧٧ هـ)، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط٣، ١٩٨٥م.
٨٧. النُّشر في القراءات العشر، أبو الخير محمّد بن محمّد ابن الجزريّ الدمشقيّ (ت ٨٣٣ هـ)، أشرف على تصحيحه الأستاذ: علي محمّد الضباع، دار الفكر، (د.ط.ت).
٨٨. نظريّة الأصل والفرع في النَّحو العربي، د.حسن خميس الملخ، دار الشروق، الأردن، ط١، ٢٠٠١م.
٨٩. الثُّكت الحسان في شرح غاية الإحسان، أبو حيّان محمّد بن يوسف الأندلسيّ (ت ٧٤٥ هـ)، تح: د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
٩٠. مُج الحق وكشف الصّدق، الحسن بن يوسف المطهر الحلبيّ (ت ٧٢٦ هـ)، تعليق: عين الله الحسيني الأرموي، قدّم له: السيد: رضا الصدر، دار الهجرة، إيران، ١٤١٤ هـ.
٩١. هديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، إسماعيل بن محمّد أمين البغداديّ (ت ١٣٩٩ هـ)، المطبعة البهيّة، استانبول، د.ط، ١٩٥١م.

٩٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٣ ، ٢٠١٢م .
٩٣. الوافي بالوفيات ، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تح: أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث ، بيروت ، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
٩٤. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان (ت٦٨١هـ)، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت ، ج ١ ، ٢ ، ٣ ، ٦ ، د.ط ، ١٩٠٠م ، ج ٤ ، ط ١ ، ١٩٧١م ، ج ٥ ، ٧ ، ط ١ ، ١٩٩٤م .